محمد الأمين الخضري ومعنى التربية الرائدة والتعليم المستمر

حول بعض الأبعاد الاقتصادية لمحو الأمية في العراق

عماد احمد عبد الصاحب الجواهري

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

ثالثاً :-

كانت الامية وما زالت احدى ابرز الظواهر الاجتماعية المرضية التي تعاني منها اقطار كثيرة في العالم وخاصة بلدان العالم الثالث التي كانت تخضع للسيطرة الإستعمارية في الماضي.

وفي وطننا العربي بوجه عام وفي قطرنا العراقي بوجه خاص كانت الامية مظهراً من مظاهر التخلف وركن من اركان التراث الثقيل الخطير الذي تركه الاستعمار البغيض والحكم الرجعي.

ولما كنا ببلد واقعنا في الكثير من مظاهر كان وما يزال ظاهرة ملازمة للنظام الاستعماري لذا فإن مسألة الحرية لم تزل تعني التخلص من الاستعمار واستكمال بناء مؤسسات الدولة السيادية الوطنية وانتهاج سياسة وطنية تحررية في القضايا الدولية فحسب، وانما تعني الكثير الكثير الذي يمكن بمرجبها التخلص من كل اثار السيطرة السابقة ونتائجها السيئة على الاقتصاد وعلى المجتمع.

ان لظاهرة تجلي على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اقطار العالم المختلفة تظهر بصورة لايرقى فيها الشك بأنه في ظل وضع سياسي جديد يكون تحقيق مستوى معين من التطور الاجتماعي له دلالته على مستوى التطور الاقتصادي كما ان قياس التطور الاقتصادي يقترن بالضرورة قدراً معيناً من التطور الاجتماعي. ويعكس ايضاً رؤية واضحة للنظام السياسي.

واذا كان حجم الامية يؤشر اجتماعياً مستوى التطور الاجتماعي فأنه يؤشر بالضرورة ابعاداً موازية من التطور الاقتصادي. ويمكن ايضاً ان ينظر إلى هذه الحقيقة ضمن رؤية ذات ابعاد متفاوتة من خلال دلالة حجم الامية تاريخياً او بعبارة ادق خلال مرحلة زمنية معينة وذلك ضمن هدف يرمي لتأشير صورة واضحة للمستقبل.

الامية وواقع العراق الاجتماعي . خلفية تاريخية :-

قامت الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ وبدأت المؤسسات السياسية للدولة

العراقية الفتية تستكمل بناءها خلال العشرينات وفي عام ١٩٣٠ تم التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية ودخل القطر بعد ذلك عصبة فأضحى العراق «دولة» يشار لها بالبنان !!

لقد كان من اعز الامال لدى الوطنيين هو تحقيق التغيير والتطور الاجتماعي والاقتصادي. باعتباره المظهر الاول لتقدم العراق والدعامة الرئيسة التي تمكنه من ان يلعب دوراً فاعلا على الصعيدين القومي والدولي.

وهكذا شغلت هذه المسألة اذهان كثير من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين. وبالرغم من الظروف السياسية التي كان القطر يمر بها آنذاك وبالرغم من تحفظاتنا على الخلفيات الفكرية والاتجاهات اللبرالية الاصلاحية السائدة. الا أنه تم تشخيص الامية بأعتبارها آفة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية خطيرة. ذلك اننا نجد مسألة الامية والجهل تقف وراء كل عوامل انخفاض الانتاج الزراعي، انها تقف وراء استخدام الفلاح لطرق الري البدائية كما انها تقف وراء اتباعه اساليب بدائية في الحراثة وهي علة عدم عنايته بالبذور كما ان افكاره السقيمة تزين له اتباع الدورة الزراعية وتحد بينه وبين ايجاد الحلول الناجحة لها. ان تلك الامية كانت تؤثر عموماً على كفاءة العمل الزراعي (١).

ومن جهة اخرى وقفت الامية وراء انحسار كفاءة العمل الصناعي ويمكن الاشارة في هذا المجال إلى الملاحظات التالية: ـ

> «وتزيد الامية في ابقاء العامل بمستوى فني منخفض اذ ان نحو (٨٥) بالمئة من العمال لايعرفون القراءة والكتابة ولم تكن لهم فرص الدراسة الابتدائية لفقر منشئهم..ولهذا يلاحظ ان العمال في المعامل هم عبيد الماكنة وليسوا اسياداً لها فهم لايفهمونها ولهذا يساعدون فهم على استهلاكها بسرعة دون قصد منهم على خلاف ماهو موجود في البلاد الصناعية» (٢)

وعالج باحث اخر مشكلة الامية في العراق في تلك الحقبة من تاريخ القطر (العهد الملكي) فأكد انها تمثل« معضلة اجتماعية كبرى» باعتبار انها من عوامل التأخر والتدني في سلم الحضارة ولاحظ بأهتمام ان« العامل الاجتماعي لانتشار الامية هو فقدان العدل الاجتماعي بين ابناء الامة الواحدة». واشار ايضاً إلى انه« اذا كان مستوى المعيشة في مجتمع ما واطئا جداً وكانت الاكثرية من افراده تقاسي الفقر وتعاني المرض فليس بغريب ان نجدها فريسة للجهل والامية» (٣) وجدير بالملاحظة ان الكاتب الذي حاول ان يربط بين مستوى التطور الاجتماعي ومستوى التطور الاقتصادي وصل في النهاية إلى حقيقة ان طبيعة وطريقة استغلال الارض استغلالا اقتصادياً تعتمد اعتماداً رئيساً على وعي الفلاح وخلاصه من الامية . وبذلك فأن التطور الاقتصادي تجسيد للتطور الاجتماعي الذي يقف محو الامية ركناً رئيساً فيه.

«ان نجاح الزراعة يتوقف على عقلية الفلاح ومستواه الاجتماعي اكثر مما يتوقف على خصب التربة وجودة الطبيعة . ان أرضنا الخصبة وانهرنا المتدفقة وما نشاهده في الوقت نفسه من فساد زراعتنا ونقص انتاجنا لهو اكبر شاهد على مانقول ...» (٤) ! (٥)

وبعكس ذلك فان بقاء حالة الامية على وضعها (٩٢٪ من السكان على حد تقدير الكاتب) تعني بقاء العراق يشكو من تدني اوضاعه الاقتصادية وتخلفها (٦) .

اما فؤاد جميل وهو باحث متخصص في التربية فكانت في فمه صرخة تقول : « لامشروع قبل محو الامية من العراق » . فهو يؤكد « بان الشعب لن يتقبل فكرة الاصلاح او يسير إلى تحقيق الاهداف ويتعاون على تنفيذ الخطط والطرق العامة بدون ذلك ، ابتداء وانتهاء ، حصرا واطلاقاً » (٧) ويشخص

الكاتب الابعاد الاقتصادية لهذا المشروع الكبير (محو الامية) وذلك عندما يتساءل قائلا :—

« انا نريد من الفلاح ان يلتقي الارشاد الزراعي ويتدرب على التعاون ويتفهم امور الائتمان المتعلقة بالمسلف الزراعي والقروض والسلفات وحسابات الزرعة. فمتى استطاع ذلك الفلاح الامي ؟ ونحن نريد من العامل ان يتدرج سريعاً من عامل غير ماهر الى عامل شبه ماهر فعامل ماهر لكي يزداد دخله الفردي ويرتفع مستوى معيشته بزيادة كفاءته وانتاجه فيزداد الدخل القومي بالتبعية ، فمتى استطاع العامل الامي ان يسرع في تقطع هذه الاشواط » (٨) .

ومن ناحية اخرى كان لهذا الواقع الاقتصادي الملازم لذلك الواقع الاجتماعي نتائج خطيرة على مستقبل الاوضاع السياسية والاقتصادية في القطر وقد ثبتها د. محمد سلمان حسن في خاتمة مؤلفة المهم عن التطور الاقتصادي في العراق فقال :—

« وقد ترتب على ظواهر تفاقم التخلف الزراعي واستمرار التخلف الصناعي واختلال التركيب الاقتصادي بروز ظاهرة التبعية الاقتصادية» (٩) .

وهكذا نكون أمام القضية وجهاً لوجه وبالتالي ينبغي ان نعيها وعياً عميقاً بصورة يجب أن تكون متميزة بالضرورة . فالمسألة تتجسد بكونها سلسلة مترابطة الحلقات يمسك الاستعمار بطرفيها فيما تقع اعناقنا نحن في وسطها. ومن هنا يصح القول انه بالرغم من وعي باحثين كثيرين لحقيقة كون الامية داءً وبيلاً وانهم طرحوا جملة حلول ومقترحات لاجتثاث هذا الداء الا أن

بالاستعمار كما عصفت بنظم الحكم الدكتاتورية التي اعقبته (قبل قيام ثورة ١٧ تموز عام ١٩٦٨) .

غير ان الرؤية الثورية للمجتمع المنشود كانت في طريقها إلى التبلور وذلك من خلال النتائج المهمة التي نجمت عن عدد من التشريعات الثورية التي اصدرتها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وثورة ١٤ رمضان (٨شباط ١٩٦٣).

ففي مجال الاصلاح الزراعي والتصنيع وفي المجالات الاخرى احرز تقدم ملحوظ وبدا واضحاً ان القاعدة المادية للتطور الاقتصادي صارت إلى استكمال لبناتها الاولى .. الخروج من دائرة الاستريليني تطور العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية والاقطار العربية المتحررة (١٢).

لقد ادى ذلك بطبيعة الحال إلى وضع العراق في حينه في موضع المجابهة والتحدي للقوى الاستعمارية وكان ذلك يفترض بطبيعة الحال قدرا عظيماً من الوعي السياسي والاقتصادي لجماهير الشعب وذلك لكي يكون بالامكان الحفاظ على المكتسبات الجديدة ، على ان هذه التطورات اصطدمت بواقع اجتماعي كان مايزال يحمل كثيرا من اثار الماضي: الامية ، والجهل والفقر والمرض ، مع بقاء علاقات الانتاج السابقة قائمة حتى في المجالات التي دخلها الاصلاح او التغيير . واذا كان ذلك يؤشر دلالات ذات مغزى فانه يبدو واضحاً انه ليس بوسع التغيير السطحي ان يؤدي الثمرات التي تسعى الجماهير من اجل تحقيقها ان ذلك يعتمد على التغيير الحقيقي وضمن استيراتيجية عمل واضحة ومستقرة وطويلة الامد .

لقد استطاعت القوى المستغلة (بكسر العين) المرتبطة مصلحتها بالاستعمار من الاقطاعيين والبرجوازية الكبيرة من الالتفاف على التشريعات الثورية وافراغها من محتواها — اثر انحراف ثورة ١٤ تموز ثم بعد حصول الردة التشرينية — فكان ذلك عاملا مهما ادى إلى تعطيل التغيير الاجتماعي والتطور الاقتصادي .

على انه ما ان حل صيف عام ١٩٦٨ حتى كانت ثورة ١٧ تموز المجيدة

وبدأت معها مسيرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية على قدم وساق وذلك جنباً إلى جنب مع تعزيز التحرر السياسي والانعتاق من التبعية بشتى صورها فكانت ثورة التغيير وثورة العمل والبناء (١٣).

وعي لابعاد التغيير الثوري في الميدان الثقافي: —

كان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود مسيرة التحولات في القطر قد وضع مؤشرات دقيقة لمستقبل العمل الثوري في قضايا اجتماعية واقتصادية مهمة، واصبحت مسألة اعتمادها عاجلا او اجلا قضية لا يحاد عنها من اجل تحقيق الثورة الاجتماعية وحل المشاكل المزمنة ومنها مشكلة الامية.

فمنذ نهاية الاربعينات وضع حزب البعث العربي الاشتراكي في دستوره صيغة حل مبدئي ثوري في مجال التربية والتعليم:

«ترمي سياسة الحزب التربوية إلى خلق
جيل عربي جديد ... طليق من قيود
الخرافات والتقاليد الرجعية مشبع بروح
التفاؤل والنضال والتضامن مع مواطنيه
في سبيل تحقيق الانقلاب العربي الشامل
وتقدم الانسانية» (١٤).

واكدت المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الاول عام ١٩٦٣ اهمية التطور الفكري والثقافي للجماهير العربية باعتباره دعامة اساسية للتطور الاقتصادي. بمعنى انه لايمكن تحقيق التطور الاقتصادي المنشود من غير تطور فكري وثقافي على صعيد الجماهير العربية قاطبة: —

« ان أي تغيير مهما كان جذرياً في
الميدان الاقتصادي سيكون مبتوراً
ومشوها اذا لم يترافق بثورة علمية
على الصعيد الفكري والثقافي ...» (١٥)

وقد استأثر واقع الفلاحين الاجتماعي والاقتصادي باعتبار انهم يمثلون

هؤلاء العمال الاجتماعية أو خاصة وضعهم الثقافي كان سيئاً جداً. وبالرغم من أن التلاميذ من أوروبا إلى اليابان قد ساعدهم على التقدم تماشياً بأقرانهم الثلاثين، الا أنهم كانوا لايزالون يعانون من الجهل والتخلف وكانوا بحاجة ماسة إلى التعليم الاساسي وذلك ليكون بامكانهم التفاعل الايجابي داخل المصنع والمجتمع.

ان عدم الامية في صفوف العمال من شأنه أن يرفع من مستواهم الثقافي ويهيء لهم فرصاً أكبر في وظائف أفضل. فالصلة التعليم والتدريب باعتبار انه مسألة ضرورية لتطوير قدرات العمال وزيادة انتاجيتهم لقد أظهرت نتائج دراسة قام بها خبراء الامم المتحدة حول مشاكل التصنيع في البلدان المتخلفة بان الامية كانت ولاتزال عائقاً مهماً يعيق التقدم الصناعي والحضاري في تلك الاقطار (٢٤) ويتحدث الباحث الاقتصادي روبرت الكسندر عن دور الامية في اعاقة التطور الصناعي فيقول :

> «بالرغم من ان الامميين يستطيعون أن يكونوا عمالا صناعيين الا ان اولئك الذين يصبحون كذلك يتأثر عليهم العمل بصورة شتى. فالعامل الاممي لايستطيع أن يقرأ أبسط الاشارات أو التعليمات التي تنصح له بان لايدخن مثلا أو أن يعتني بآلته بطريقة خاصة ويجد من الصعب عليه ان يتعلم حقوقه في العمل وواجباته فهو قد يستحيل عليه ان يقرأ النشرات او الاعلانات عن التغيرات في نظام المصنع ...» (٢٥)

وهكذا يصل الباحث المذكور إلى حقيقة مهمة وهي ان التعليم هو من اهم الاسس التي يقوم عليها المجتمع الصناعي الحديث (٢٦).

واذا كانت وفقاً لاسباب موضوعية عملية تدريب الكبار وتعليمهم تبدو مسألة صعبة بالنسبة للبلدان مسألة ضرورية كما يرى الدكتور ملرتن بيس

« ان التغيير التكنلولوجي المستمر في وسائل العمل
وفي الالات والاجهزة الصناعية والمكتبية
والادارية تستدعي دوام التدريب على
المستحدث منها مجاراة للتطور واخذا بالاوفر
والاكثر اقتصادا للجهد والوقت » (٢٧) .

عند ذلك يكون بوسعنا ان نتصور الجهود التي ينبغي ان تبذل في مجتمع مايزال يشكو من الامية. ان عملية محوها بخطة عامة شاملة لايمكن الا ان تكون مسألة ملحة وضرورية . فقد اظهرت بعض الدراسات الميدانية التي اجريت على الطبقة العاملة في القطر العراقي الاهمية الفائقة للاجراءات التي اتخذت خلال مسيرة الثورة من اجل مكافحة الامية (٢٨) في القطاع الصناعي . فعينة العمال (٣٠٠عامل) التي قام الباحث عبد الكريم عبد السادة النصار باجراء دراسته عليها اظهرت ان ٨٤٪ من العمال يعتقدون بان اعمال مكافحة الامية اسهمت بالفعل في تعليم العديد منهم داخل المصنع (٢٩) ويبدو ان اعمال المكافحة تلك ومعها سبل المعرفة الجديدة التي حصلوا عليها من خلال وجودهم في المصنع قد انعكست على مجمل ارائهم وافكارهم ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة من ملاحقة نتائج اخرى توصل لها الباحث نفسه وهي من قبيل مايأتي : (٣٠)

١ ــ اكد ٩٩,٧٪ من العمال ضرورة التعليم لابنائهم .
٢ ــ بين ٨٢٪ من العمال انهم يهتمون دائماً واحياناً بحضور الندوات التي تقيمها نقاباتهم .
٣ ــ اشار ٨٣٪ من العمال بانهم يحتاجون كثيرا او قليلا للتوعية .
٤ ــ اوضح ٧٩٪ من العمال انهم يرون ضرورة وجود الادوات الحديثة في منازلهم .
٥ ــ قال ٤٢٪ من العمال انهم لايشعرون بالضجر داخل المعمل .
٦ ــ ذكر ٤١٪ من العمال انهم لايشعرون بصعوبات في اثناء العمل .
٧ ــ لاحظ ٨٦٪ من العمال ان العلاقات بين العمال داخل المعمل جيدة .
٨ ــ اكد ٧١٪ من العمال ان علاقتهم بالادارة جيدة او لابأس بها

٩ — رأى ٤٢٪ من العمال ان النقابة تعمل كثيراً لتحقيق متطلبات العمال
١٠ — اعتقد ٥٤٪ من العمال ان الاسس التي يعتمد عليها المشرفين في معاملتهم هي انتاجية .
١١ — أكد ٦٧٪ من العمال ان هناك مخاطر صحية داخل المعمل .
١٢ — لاحظ ٧٠٪ من العمال ان اعمالهم في المعمل تتفق مع اختصاصاتهم .
١٣ — أكد ٨٤٪ من العمال ان التدريب المهني يزيد من خبرات العامل .
١٤ — اوضح ٨٢,٧٪ من العمال انهم يحبذون حل خلافاتهم عن طريق القانون .
١٥ — أكد ٧٨,٧٪ من العمال موافقتهم على مشاركة المرأة اخيها الرجل في ميدان العمل .
١٦ — قال ٦٠٪ من العمال انهم غير راضين عن العادات والتقاليد العشائرية في مجتمعهم .

وهكذا يبدو واضحاً ان تطور الوعي والمعرفة له دلالته العميقة وابعاده الواسعة على مجمل التطورات الاقتصادية في الميدان الصناعي والتي يكون المصنع باعتباره مؤسسة انتاجية خلية رئيسة في ذلك الميدان .

ان النتائج توصلت لها الدراسة المذكورة انفاً والتي تقع ضمن رؤية لأثر التصنيع في حفز التغيير الاجتماعي يمكن تصورها في مجمل التغيرات التي ساهم المصنع في احداثها على عقلية العامل وآثارها على وعيه العام وبالتالي مردودها الشامل على النواحي الحياتية والاجتماعية واذا تصورنا مرة اخرى مايمكن أن تقدمه حملة عامة شاملة لمكافحة الامية ومردوداتها على الوعي العام في القطاع الصناعي بوجه خاص لادركنا اثارها على مجمل العلاقات الانتاجية ثم نتائجها على الانتاج نفسه واخيرا ابعادها على الناتج القومي والدخل القومي وحجم الاستثمارات أو التوظيفات كمحصلة اخيرة .

محو الامية ومسألة التنمية القومية

اولا : التنمية في القطاع الزارعي

اذا كان انتشار الامية والجهل أحد الاسباب الرئيسة التي أدت إلى بقاء ثروة البلاد مهملة وبقاء مستوى معيشة السكان منخفضاً في القطر العراقي (٣١) فان برامج التنمية الزراعية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة الحاجة إلى التعليم وخاصة التعليم الاساسي اذ لايمكن ان تكون هناك تنمية زراعية من دون توسيع افاق التعليم (٣٢) وهذه المسألة تتطلب دون شك اعادة النظر في وضع المدارس والمؤسسات الثقافية والارشادية في الريف العراقي وكذلك ادخال الزراعة لتكون مادة اساسية في التعليم الريفي ومن المهم ايضاً تعميم المدارس والمعاهد الزراعية وانشاء معاهد ومختبرات متخصصة في العلوم الزراعية ، وبالاضافة الى كل ذلك تقتضي الضرورة وضع خطة علمية شاملة لمحو الامية،وعند ذلك يمكن احداث الثورة الزراعية التي ترنو اليها خطط التنمية في القطر.(٣٣) ان اهمية محو الامية في قضية التنمية يمكن ملاحظتها في نقطتين مهمتين اشار اليهما التقرير السياسي الصادر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي وذلك ضمن الخطوط العامة لاستراتيجية التنمية القومية وهما (٣٤) : —

١ — السعي لتطوير قوى الانتاج وتقدم انتاجية العمل واستخدام كل امكانات التقنية الحديثة لبناء الاقتصاد الوطني .

٢ — الارتفاع بمستوى وعي الجماهير ودفعها للمشاركة في جهود التنمية .

ولدى مناقشة التقرير السياسي لمسألة محو الامية اشار إلى أهمية تلك المكافحة فجاء فيه : —

«ان النضال لمحو الامية وبأسرع وقت ممكن يعتبر من اهم ميادين نضالنا ونشاطنا وعلى النجاح فيه يتقرر الكثير من المسائل الحيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا القطر »(٣٥).

ومن هنا يبدو واضحاً أهمية محو الامية في الشد على يد الدولة من اجل استكمال الشروط الموضوعية للتنمية والتقدم الاقتصادي وبدون ذلك « فان الدولة لاتستطيع ان تشق طريقها إلى الامام» (٣٦)، ان محو الامية من شأنها ان توقظ اهتمام وحماس المزارعين في أهمية التقدم وضرورته . يقول البحاثة الاقتصادي ارثراويس حول هذا الموضوع :-

«ان العمل الاول للحكومات التقدمية في مجال الزراعة هو اذكاء حماس شعوبها فيما يختص بالمعرفة الجديدة ووسائل الحياة الجديدة . وكيفية ايقاظ هذا الحماس والمحافظة عليه هي المهمة الاولى في التعليم الواسع النطاق ...» (٣٧)

واخيراً فان حملة واسعة شاملة من اجل اجتثاث الامية في وطننا سيترتب عليه تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية في مدى زمني قياسي . ولما كان الزمن بعداً معاصراً لقياس التطور فان محو الامية يضع الثورة في موضع مسابقة الزمن واختصار السنين (٣٨) .

ان كون الثورة الزراعية مظهراً رئيساً للتقدم والتنمية الاقتصادية هي دون شك دعامة لاقتصاد وطني متحرر قادر على مواجهة الضغوط الاستعمارية السياسية والاقتصادية ومن هنا تستكمل عملية محو الامية بعدا مهما من ابعادها الرئيسة وذلك في تعزيزها الاستقلال الاقتصادي والسياسي .

ثانيا : التنمية في القطاع الصناعي

اشرنا سابقاً إلى ماجاء في التقرير السياسي عن الاهمية الكبيرة التي توليها قيادة الحزب والثورة . لمسألة التنمية القومية والتي كان من بين اسسها تطوير قوى الانتاج وتوسيع الوعي الجماهيري . ولئن كان لهذه المسألة مجال مهم لاختبار نتائجها فانها تبدو في قطاع الصناعة بشكل بارز وواضح جدا فهذا روبرت الكسندر يعتبر مشكلة التعليم احدى اهم العقبات التي تعترض سبيل الدولة الداخلة في مرحلة التنمية الاقتصادية والتصنيع (٣٩) .

ويضيف هذا الباحث فيقول :

« فالتنمية الاقتصادية اذن يجب ان يصحبها تنمية سريعة في جهاز التعليم الاساسي (محو الامية) فالتصنيع لايعني مجرد انشاء المصانع وفتح المناجم واقامة اجهزة النقل وانما يعني ايضا بناء نظام مدرسي يغذي هذه الحياة الاقتصادية الجديدة بطبقة عاملة قادرة على استخدام المعدات الجديدة استخداما افضل واكثر كفاية » (٤٠) .

ويستطرد الباحث المذكور فيشير إلى ان محو الامية (تعليم قواعد الكتابة والقراءة والحساب) لايكفي بل يجب تزويد العمال بالمهارات التي يحتاجونها اضافة الى التعليم الاساسي (٤١) ويؤيده في ذلك الباحث الاقتصادي فنشنزو فيتللو فيقول :ـ ان من عوائق التنمية المهمة هي مسألة التدريب والاعداد المهني للفنيين وقادة المصانع (٤٢).

اما الباحث الاقتصادى جون ه . ادلر فيقول في هذه المسألة .

« لكني اعتقد ان معظم الاقتصاديين يقبلونه كاحد الدروس الاساسية للتجربة في العالم جميعا هو ان التعليم واعداد مهارات جديدة او ربما مزيج جديد من المهارات يعتبر امرا لا غناء عنه فيما يتعلق بالتنمية» (٤٣) .

واذا كانت مشكلة توجيه التثمير بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد اعتمادا رئيسا على تأمين حسن استعمال الموارد فيها (التنمية) كما يرى الخبير الاقتصادي اوسكار لانجة (٤٤) فان ذلك يعتمد من دون شك على وعي وادراك هذه المسالة من قبل العنصر البشري الذي يساهم في عملية استعمال الموارد وذلك يتوقف بطبيعة الحال على مقدار المعرفة التي اكتسبها وعلى مقدرته على التخلص من عار الامية والجهل .

ومن هنا يبدو واضحاً ان محو الامية من شأنه ان يساعد في توجيه الفرد واندفاعه

من اجل اكتساب مهارات جديدة ويسهل بالضرورة عملية تدريبه وتأهيله مما يساهم بشكل واضح في عملية التنمية الاقتصادية .

رؤية لبعض الابعاد النهائية :

اولا : التوازن الاقتصادي

من خلال ملاحقتنا لابعاد محو الامية حاولنا الربط وبواسطة جسور عديدة بين اعمال محو الامية من العنصر البشري الذي يساهم في العملية الانتاجية وبين اثر ذلك على الانتاج كما ونوعا وفي ميداني الزراعة والصناعة باعتبارهما الميدانين الرئيسين الذين تعتمدها خطط التنمية في معظم اقطار العالم المتقدمة والنامية . وان القدرة على تحقيق وتائر عالية من التقدم وفقا للاعتبارات السابقة من شأنه ان يبني اقتصادا وطنيا يستند على ركائز راسخة وقوية تحقق للقطر الاكتفاء الذاتي وتقلل تدريجياً (تبعا لمستوى التطور) الحاجة إلى المساعدة الاجنبية . ان الاقتصاد الذي ننظر اليه ينبغي الا يكون اقتصادا مستهلكا فحسب وانما اقتصادا منتجا ايضا . وهو اقتصاد لايعتمد اعتمادا رئيسياً على الاستثمارات الاجنبية وانما ينبغي ان يعتمد اعتمادا رئيسا على الاستثمارات الوطنية .

ثانياً : الخلاص من التبعية الاقتصادية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي :

اذا كانت الابعاد النهائية للامية باعتبارها مظهرا من مظاهر التخلف الاجتماعي تخلفا اقتصاديا بالضرورة فانها تعني بالضرورة ايضا وقوع الاقتصاد في فلك التبعية الاجنبية (٤٥) وهي مسألة خطيرة للغاية لانها تعني فيما تعنيه فقدان الاستقلال الحقيقي للدولة ووقوعها تحت السيطرة الاجنبية. ان عملية محو الامية لايمكن ان ينظر اليها بمعزل عن مجمل التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها قطر من الاقطار. ان الابعاد الاقتصادية التي اوضحتها النقطة السابقة تشكل بالنسبة لنا مؤشرا عظيماً لقدرة الدولة على الخلاص من التبعية بكل اشكالها وتعزيز استقلالها الاقتصادي .

الخاتمة : —

ان حملة عامة شاملة لمحو الامية مقرونة باستكمال خطط وبرامج التعليم الالزامي وتصعيد متواصل للوعي الجماهيري من شأنه ان يحقق نتائج بعيدة المدى في الميدان الاقتصادي ناهيك عن ابعاده السياسية والاجتماعية .

الهوامش والمصادر :

١ — هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبوعات جمعية الرابطة الثقافية ، (بغداد ١٩٤٦)، ص‌ص٣٤ — ٤٤ .

٢ — المصدر نفسه ، ص٧٥ .

٣ — عبد الرزاق الهلالي،نظرات في اصلاح الريف ، ط٣(بيروت ١٩٥٤) ص‌ص٤٠، ٤١.

٤ — المصدر نفسه ، ص٨٠. مقتبس عن حليم نجار : تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة.

٥ — اغفل الكاتب مسألة اساسية وهي نمط الانتاج القائم وطبيعة علاقات الانتاج السائدة فيه فكانت نظراته للمسألة هامشية فقد امسك بذيول المسألة باعتباره قضية فقدان الوعي قضية اساسية ، ومتجاهلا ارتباط وعي الفلاح بنمط الانتاج وطبيعة العلاقات السائدة فيه .

٦ — الهلالي ، المصدر السابق ، ص٤١ .

٧ — فؤاد جميل ، مقالات ... واحاديث ، ط١ (بغداد ١٩٥٨) ج١ص٣١ .

٨ — المصدر نفسه ص٣٢ .

٩ — د. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى ١٨٦٤ — ١٩٥٨، (بيروت ١٩٦٥) ، ص٤٨٤ .

١٠ — انظر على سبيل المثال المقترحات التي يقدمها عبد الرزاق الهلالي الواردة ضمن نظراته لإصلاح الريف العراقي ص٨٠ وما بعدها ، وانظر ايضاً الخطة الشاملة التي يرى فؤاد جميل امكانية تطبيقها لمحوالامية في القطر العراقيدون الالتفاف إلىواقع العراق السياسي ونمط الانتاج القائم وطبيعة علاقات الانتاج السائدة فيه . وجدير بالاشارة ان فؤاد جميل شغل وظيفة مدير عام التعليم الاساسي فترة من الزمن وكان على مساس مباشر بقضية محو الامية على ان دعوته كانت اشبه بصرخة في وادى وانتقل بعدها للاشراف التربوي

١١ — انظر الهامش رقم (٥) .

١٢ — انظر عن الابعاد الاقتصادية للتطورات السياسية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. د. إبراهيم كبة ، هذا هو طريق ١٤ تموز ، دار الطليعة ، (بيروت ١٩٦٩) .

١٣ — لدراسة مسيرة التحولات في القطر انظر : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٤ ، (بغداد ١٩٧٧) .

١٤ — شبلي العيسمي ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، ١ — مرحلة الاربعينات التاسيسية ١٩٤٠ — ١٩٤٩ ، ط٢ (بيروت ١٩٧٥) ص١٢٩ .

١٥ – حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ، بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الاول ١٩٦٣ (بغداد ١٩٧٠) ص٢٣ .

١٦ – " واقع القرية العراقية والحلول الناجحة لها " مقال في جريدة الثورة العربية السنة الرابعة العددان الرابع والخامس ١٩٧٢ . حزب البعث العربي الاشتراكي الفلاحون والثورة في الريف دار الطليعة ، ط١ (بيروت ١٩٧٤) . ص١٢٧ .

١٧ – المصدر نفسه ، ص١٢٧ .

١٨ – حزب البعث العربي الاشتراكي ، التحويل الاشتراكي في الريف ، دار الطليعة (بيروت ١٩٧٣) ص٨٧ .

١٩ – د. سعدون حمادى ، نحو اصلاح زراعي اشتراكي ، دار الطليعة ، (بيروت ١٩٧٤)، ص٨٧ .

٢٠ – المصدر نفسه ، صص٨٥ – ٨٧ .

٢١ – ماجد احمد ، النموذج الثورى للتجربة الاشتراكية في الريف (بغداد ١٩٧٧) ، ص١٠٨.

٢٢ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٢٣ – التحويل الاشتراكي في الريف ، ص٨٧ .

٢٤ – عبد الحميد القاضي ، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادى (الاسكندرية ١٩٧٢) ص٨٩ .

٢٤ – روبرت ج. الكسندر ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ترجمة عمر القباني (القاهرة ١٩٦٤) ، صص١٣٦ – ١٣٧ .

٢٦ – المصدر نفسه ، ص١٣٧ .

٢٧ – فيكتور مارتن ، التدريب المهني العاجل للكبار ، ترجمة شوقي جلال (القاهرة ١٩٦٩)، صص٢ ، ٣ .

٢٨ – لقد جاء قانون الحملة الشاملة لمحو الامية الذى اصدرته قيادة الثورة تتويجاً لسلسلة من من الاجراءات التي سبقته ، اذ تم فتح مراكز عديدة لمحو الامية من قبل وزارة التربية ومؤسسات الدولة الاخرى ، ومن قبل النقابات والمنظمات الشعبية في المدن والارياف وفي مقرات المنظمات الشعبية والمؤسسات الحكومية . واصدرت الدولة قرارات تحث على تعليم منتسبيها من الاميين القراءة والكتابة واعتبار ذلك شرطاً للوظيفة كما لعبت القوات المسلحة وفي مقدمتها الجيش دورا مهماً في هذا الشأن .
حول ذلك انظر ، التقرير السياسي ، المصدر السابق ، ص١٤٨ .

٢٩ – عبد الكريم عبد السادة النصار ، التصنيع واثره في حفز التغير الاجتماعي ، دار الحرية (بغداد ١٩٧٧) ص٨٥ .

٣٠ – المصدر نفسه ، صص ٥٩ – ١٦١ .

٣١ – هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

٣٢ – روبرت الكسندر ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

٣٣ –انظر نص ، ميثاق العمل الوطني ، مناقشات الميثاق ونص ميثاق العمل الوطني ، منشورات دار الثورة ، ص٣٢١ .

٣٤ – التقرير السياسي ، المصدر السابق ، ص١١٥.

٣٥ – المصدر نفسه ، ص١٤٨ .

٣٦ – وليم ارثر لويس ، اصول التخطيط الاقتصادي ، ترجمة مجدي القماش الملحق رقم (٢) الموسوم : عن التخطيط في الدول المتخلفة ، (القاهرة) ص٢١٩ .

٣٧ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٣٨ – عزيز الحاج ، الميثاق والتربية والتعليم،مناقشات الميثاق ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

٣٩ – روبرت الكسندر ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

٤٠ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٤١ – المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٤٢– فنشنز وفيتللو ، التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، (القاهرة) ص ١١٠ .

٤٣ – جون هـ. ادلر ، ماذا تعلمنا عن التنمية ، ترجمة الدكتور خليل حسن خليل. كتاب : مقالات مختارة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ترجمة نخبة من اساتذة الاقتصاد في الجامعات المصرية (القاهرة ١٩٦٨) .ص ص٢٢١ – ٢٢٩. ولاغراض البحث انظر ص٢٢٨.

٤٤ – اوسكار لانجة ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ترجمة د. هشام متولي مركز الدراسات الاقتصادية (دمشق) في الاصل محاضرات القاها لانجة في المصرف المركزي المصري في القاهرة ١٩٦١ . لاغراض البحث انظر ص٣٤ .

٤٥ – د. محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص٤٨٤ .